

الانتخابات البرلمانية



الجرائم الانتخابية

نظمت المواد (43/44/45) الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1962م من قانون الجزاء الكويتي الجرائم الانتخابية، كما يلي:

● التزوير في الجداول الانتخابية أو تزيف المعلومات الخاصة بالمرشحين، كإخفاء معلومات تمنع ترشحهم.

● شراء الأصوات أو التهديد بهدف الحصول على صوت من الناخبين.

● التلاعب بالمستندات المتعلقة بالانتخابات.

● الاخلال بحرية الانتخابات من خلال المشاركة في مظاهرات أو تجمعات ضد الانتخابات.

● الانتخابات الفرعية.



الانتخابات البرلمانية

تُعتبر الانتخابات الديمقراطية النزيهة فرصة للشعوب للتعبير جماعياً عن السيادة وحقاً من حقوق المواطنين الثابتة. تعترف بهذه المبادئ دساتير الدول في سائر أقطار العالم، وتنص عليها المواثيق الدولية الصادرة حول حقوق الإنسان عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والهيئات الأخرى. يمكن للانتخابات أن تعزز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والأمن أو تقويضها، لهذا السبب فإن تعزيز النزاهة وحمايتها في الانتخابات أمر بالغ الأهمية.

جاء خطاب القيادة السياسية تحت عنوان تصحيح المسار، وهو يعد هدف واضح لمستقبل أفضل وأكثر ثقة وإنجاز، وذلك يتطلب بالضرورة تعزيز النزاهة والشفافية ومنع الفساد وسيادة القانون بما يتوافق بشكل مباشر مع رؤية كويت جديدة (2035) وبرنامج عمل الحكومة بشأن تعزيز النزاهة واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024.

ولعل من أبرز متطلبات تصحيح المسار، هو توفير بيئة حاضنة للنزاهة ضد الفساد تتجسد من خلالها الشفافية والنزاهة مبدأ وأسلوب عمل، وهنا يأتي دورة "نزاهة" في دعم جهود ترسيخ الشفافية والنزاهة ومنع الفساد والوقاية منه.

متطلبات تحقيق مبدأ النزاهة البرلمانية

- وجود جهاز مستقل ينظم ويتابع عملية الانتخابات، كما يرصد كافة ما يدار في وسائل الاعلام أية مخالفات واحالتها للجهات المختصة.
- تمكين المجتمع المدني من ممارسة دورهم الرقابي في العملية الانتخابية مما يعزز مصداقية الانتخابات.
- وجود مؤشرات وطنية تقيس الأنماط المرتبطة بالانتخابات من أعداد الناخبين، والمرشحين، والاحصائيات المرتبطة بالجرائم الانتخابية.
- اعتماد آليات وقائية صارمة وواضحة، بما في ذلك مراقبة الانتخابات من قبل مراقبين مستقلين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل إعلام حرة وفتح المجال للمراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات مما من شأنه تعزيز الثقة محلياً ودولياً بنتائج الانتخابات.
- وجود مدونة سلوك للمراقب الانتخابي.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع في مجال مراقبة الانتخابات.
- تطبيق إدارة انتخابية نزيهة، شفافة وعادلة.
- رفع وعي المرشحين بالقوانين المنظمة للانتخابات.
- ضمان عدم تعارض المصالح.
- وجود قوانين تنظم تمويل الانتخابات.
- وعي الناخب في حسن الاختيار والابتعاد عن الطائفية والفئوية والمصالح الخاصة.

ورد في نتائج تقرير مؤشر مدركات الفساد 2019 ان الدول التي قامت بأداء جيد على مؤشر مدركات الفساد هي الدول التي تطبق أنظمة تمويل الحملات الانتخابية بصرامة.



دور نزاهة في الانتخابات البرلمانية

المثال لا الحصر قامت نزاهة في سبيل ذلك: -

أ- (اعداد ورفع قانون بشأن تعارض المصالح - طلب تعديل قانون الجزاء بشأن رشوة الموظف العام الاجنبي والرشوة في القطاع الخاص وتوسيع نطاق المسؤولية الاعتبارية في جرائم الفساد - مشروع بشأن مدونات السلوك البرلمانية).

ب- التوعية والتثقيف بشكل عام لنشر وترسيخ ثقافة النزاهة الديمقراطية ودعم كافة جهود تعزيز شفافية الممارسة الانتخابية. ج- مراقبة المؤشرات الدولية ذات الصلة بقياس نزاهة وشفافية العملية الديمقراطية وبالتبعية تؤثر على مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد CPI، وسيؤدي إقرار القوانين المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمة لتحسين ترتيب الكويت على المؤشر، مع الاخذ بعين الاعتبار أن هناك منحى ايجابي بدأ يتشكل في السنوات الاخيرة وهذا عامل يدعو للتفاؤل بشأن تحسن ترتيب دولة الكويت على المؤشرات.



• انفاذ مبادرات استراتيجية الكويت المعنية بتمويل الحملات الانتخابية ووضع مدونات سلوك برلمانية وقرار قانون لتعارض المصالح.

• دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي حيث نظمت نزاهة ندوات توعوية بعنوان (شفافية النظام الديموقراطي) بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية ضمن فعاليات نادي نزاهة الصيفي الثاني، وتنظيم دورة تدريبية للمتطوعين المشاركين في مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020 و 2022 بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية.

• التزام الهيئة بتلقي بلاغات شبهات فساد ضمن الجرائم المنصوص عليها بالقانون، والمحددة بالمادة (22).

• استلام اقرارات الذمة المالية بعد إعلان الفوز للنواب المرشحين.

• دراسة التشريعات والقوانين المتعلقة بجرائم الفساد، وتحديد كافة الثغرات التي يتم رصدها وتحليلها عبر البلاغات الواردة، ومراجعة التشريعات واقتراح التعديلات اللازمة لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت، وتحديث آليات مكافحة والوقاية مع كافة أجهزة الدولة، وعلى سبيل

انتخابات مجلس الأمة في أرقام

عدد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة
2022

376

795,911

عدد الناخبين في انتخابات مجلس الأمة
2022

إناث

407,812

51%

ذكور

388,099

49%

19

عدد الانتخابات التي أقيمت منذ إنشاء
الدستور حتى 2022

3.91

درجة الكويت في مؤشر الديمقراطية 2021

50

عدد أعضاء مجلس الأمة

أبرز ملاحظات التقارير الدولية لمنظمات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين في الانتخابات البرلمانية وما تم بشأنها

أبرز الملاحظات للمراقبين	ما تم بشأنها
الدعوة لإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، تتولى مهمة إدارة العملية الانتخابية، ومراقبة الانفاق الانتخابي، والدعاية والاعلام، ومن ذلك دراسة تصويت الكويتيين المقيمين بالخارج، ومتابعة عمليات الفرز، ودعم مشاركة المجتمع المدني وتنظيمها، ومراقبة استطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، إضافة الى التوعية ونشر ثقافة الممارسة الديمقراطية النزاهة.	هذه الملاحظة تم تبنيها حكومياً حيث تم إحالة قانون بمشروع من مجلس الوزراء عام 2020 بشأن إنشاء الهيئة العليا للانتخابات، كما وردت كتوصية في ندوة شفافية النظام الديمقراطي التي نظمتها نزاهة مع منظمات المجتمع المدني عام 2019.
تعديل قانون الانتخابات رقم 35 لسنة 1962، في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، ومن أبرز موادها المقترح تعديله ذات الصلة بتصنيف جداول الناخبين، ووضع معايير الشطب، وإجراءات الطعن	- تضمن مشروع إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات الملاحظات المشار لها بالقانون. - صدور المرسوم رقم 5 لسنة 2022 بشأن استخدام البطاقة المدنية في التصويت. - مشروع قانون تمويل الحملات الانتخابية الجاري دراسته بالتنسيق بين نزاهة ووزارة الداخلية في إطار إنفاذ مبادرات إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024.
وضع آلية حول استقبال البلاغات عن الفساد الانتخابي المتمثل بالجرائم والمخالفات الانتخابية الواردة بالقانون.	تقوم وزارة الداخلية بهذه المهمة حالياً، وفق ما ورد بتقرير المراقبين الدوليين، وهو جهد مشكور، بحاجة لتنظيم بشأن تحديد مراكز ومواقع استقبال البلاغات، ووجود خط ساخن لتلقيها.
دعم المبادرات الوطنية بشأن اصدار قوانين منظمة لتمويل الحملات الانتخابية ومدونة السلوك البرلماني لأعضاء مجلس الأمة الواردة في استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.	أدرجت نزاهة ضمن إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 مبادرتين بشأن تمويل الحملات الانتخابية - وضع مدونات للسلوك البرلماني.

المصادر:

جريدة الجريدة - جريدة القبس - شبكة المعرفة الانتخابية، ace project - مركز البحوث، مجلس الأمة الكويتي - الكويت والديمقراطية، الديوان الأميري - الموسوعة الحرة - جمعية الشفافية الكويتية - جريدة الانباء - جريدة الراي - تقارير إدارة البحوث والدراسات في نزاهة.